الثورة
www.althawranews.net
الأحد 7 شوال 1435هـ 3 أغسطس 2014م العدد 18154
Sunday 7 Shawal 1435 - 3 August 2014 - Issue No. 18154

رأس اجتماعا حكوميا مصغراً ووجه بالمزيد من الاصلاحات للتخفيف عن المواطنين والدفع بعجلة التنمية

الرئيس يهيب بأبناء الشعب التحلي باليقظة وعدم الانجرار وراء المفسدين والمتربصين بالأمن والاستقرار

الاجراءات الاصلاحية فرضتها الضرورة القصوى لانقاذ الاقتصاد من الانهيار وتمت بإجماع القوى السياسية

رئيس الوزراء: الإصلاحات تصب في خدمة المواطن والتنمية وتوفير الخدمات

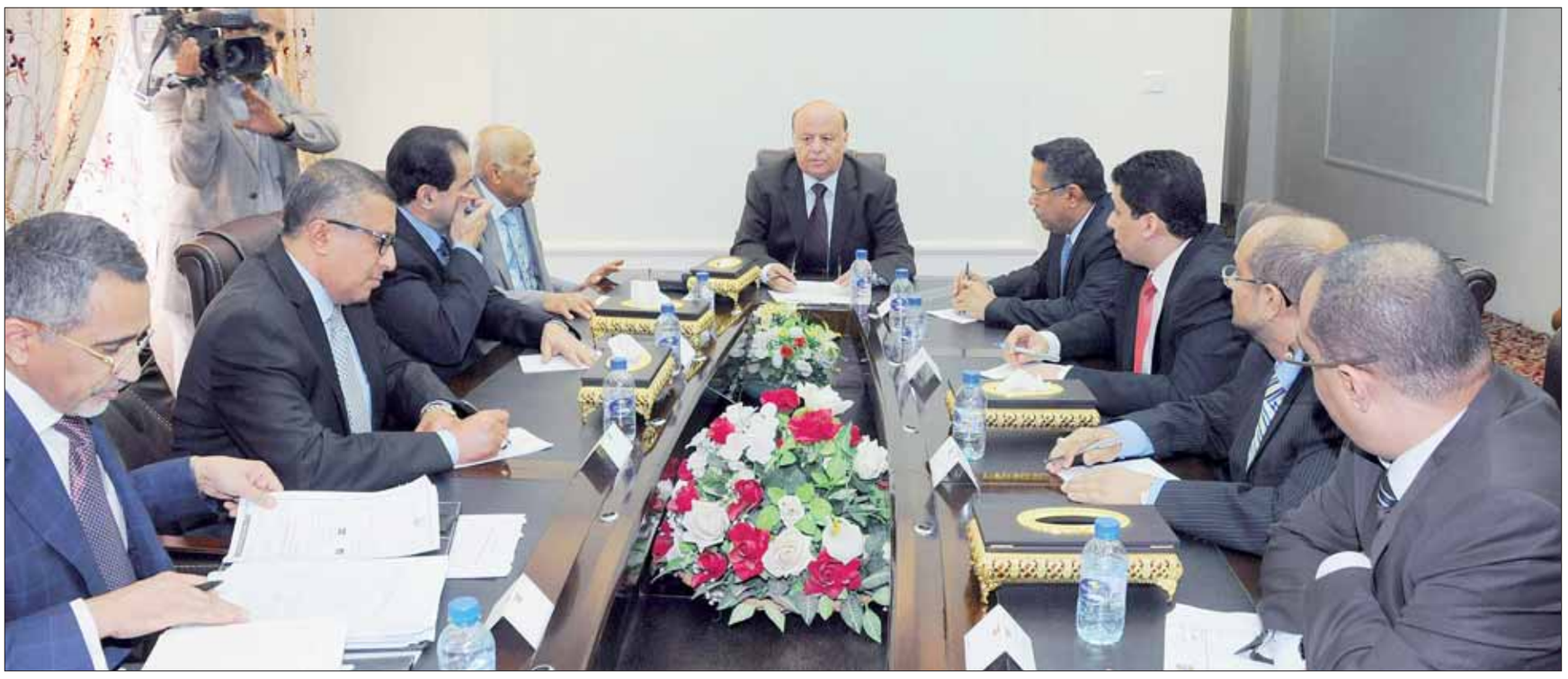

صنعاء-سبأ

رأس الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اجتماعا حكوميا مصغرا ضم رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة ونائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر ونائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء المهندس عبدالله محسن الأكوع ومدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور أحمد عوض بن مبارك ووزراء كل من الإعلام والتخطيط والتعاون الدولي والنقل والمالية والنفط ونائب محافظ البنك المركزي اليمني وذلك لمناقشة القضايا والموضوعات المتصلة بالمعالجات المطلوبة على مختلف الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية للتخفيف من انعكاسات الإصلاحات السعرية لمشتقات النفط والتي جاءت كضرورة وطنية وحاجة ملحة لتلافي التداعيات الاقتصادية الخطيرة على الوضع العام للدولة وتجنب الانهيار الاقتصادي.

وفي اللقاء جرى النقاش والتداول حول عدد من الإجراءات التي يجب أن تطالها الإصلاحات وخاصة مكافحة الفساد وإنهاء الإزدواج الوظيفي والحالات الوهمية من خلال استكمال نظام البصمة والصورة في الوحدات المدنية والأمنية والعسكرية في موعد أقصاه نهاية شهر أكتوبر القادم وتنفيذ العديد من الإجراءات على صعيد الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة.

وبهدف التخفيف عن كاهل المواطن وتحقيق المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والدفع بعجلة التنمية فقد صدرت توجيهات الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي للحكومة بتنفيذ الآتي :

1. على وزارتي المالية والخدمة المدنية استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ العلاوات لعامي 2012، 2013م، وكذا التسويات والترقيات القانونية المرصودة في موازنة عام 2014م لجميع موظفي وحدات الخدمة العامة (مدنيين وعسكريين) اعتباراً من أغسطس 2014م.

2. اعتماد تكلفة (250) ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة واتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بإجراء المسح الميداني لعدد (250) ألف حالة جديدة أخرى ، وبحيث يتم التحقق من صحة استحقاق تلك الحالات وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين محافظات الجمهورية مع تفعيل عملية البحث والتتبع للحالات القائمة وتنزيل الحالات غير المستحقة.

3. استكمال نظام البصمة والصورة البيولوجية والبطاقة الوظيفية لتشمل منتسبي القوات المسلحة والأمن وعلى أن لا يتجاوز تنفيذ ذلك نهاية اكتوبر 2014.

4. إلزام جميع الجهات الحكومية بما فيها الجهاز الأمني والعسكري (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع) واستكمال بقية الجهات الحكومية بالانتقال من المدفوعات النقدية للأجور والمرتبات إلى المدفوعات عن طريق استخدام الحسابات المصرفية في الهيئة العامة للبريد ، على أن يتم البدء بالجهات غير المطبقة لـــــذلك على أن لا تتجاوز فترة التنفيذ لذلك نهاية العام الحالي .

5. على وزارة النفط والمعادن إعداد برنامج لتطوير الحقول الإنتاجية القائمة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج عن مستوياته الحالية والتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي لتوفير التمويل اللازم.

6. على وزارات الكهرباء والمالية والنفط والمعادن العمل على إيجاد آلية واضحة وشفافة لدعم الكهرباء ومراقبة استهلاك الوقود المخصص للطاقة .

7. على وزارتي النقل والداخلية مراقبة مدى الالتزام بتسعيرة النقل الداخلي بكافة اشكاله في ضوء المؤشرات التي تم تحديدها من قبل وزارة النقل والنقابات المعنية ،واتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المخالفين .

8. على وزارتي المالية والزراعة والري وصندوق التشجيع الزراعي والسمكي وبالتنسيق مع الاتحاد التعاوني والزراعي والاتحاد العام للصيادين اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير ودعم قطاعي الزراعة والأسماك والنهوض بهما ، بما في ذلك توفير وحدات ري تعمل بالطاقة الشمسية وشبكات ري متكاملة وقوارب صيد مع مستلزماتها ، وتوفير المخصصات المالية اللازمة لصندوق التشجيع الزراعي والسمكي لتنفيذ أهدافه .

9. تعزيز دور الجمارك في تحصيل الرسوم الجمركية والضريبية ومكافحة التهريب الجمركي بما يكفل تنمية الإيرادات الجمركية والضريبية.

10. اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة التحصيل للضريبة العامة على المبيعات وزيادة معدلات الامتثال الضريبي لتصل إلى 75% من عدد المكلفين بنهاية عام 2014م.

11. اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة تحصيل المتراكمات وتوسيع قاعدة الأوعية الضريبية.

12. منع إنشاء أية وحدات إدارية أو اقتصادية أو صناديق جديدة أو التوسع في الهياكل التنظيمية القائمة.

هذا وقد أهاب الأخ الرئيس بأبناء شعبنا العظيم أن يتحلوا باليقظة التامة وعدم الانجرار وراء من فقدوا مصالحهم من خلال فسادهم العابث ضد مصالح أبناء الشعب عامة وتهريبهم للمشتقات النفطية .. مبينا أن هناك من يتربص بالأمن والاستقرار واستغلال ظروف الناس لمصالح شخصية وأنانية يعرفها الجميع .

وأكد الأخ رئيس الجمهورية أن هذه الإجراءات الإصلاحية تمت بإجماع كافة القوى السياسية المشاركة في الحكومة، وبأن هذا القرار فرضته الضرورة القصوى التي تقتضي إنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار ومنع أي استنزاف للاحتياطي من النقد الأجنبي.

وكان رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة تحدث في الاجتماع .. مؤكداً أن هذه الإجراءات والإصلاحات كانت ضرورية ولا بد منها لخدمة المواطن وتحقيق مبادئ العدالة والمساواة بعيداً عن الاستحواذ والإقصاء .. لافتاً إلى أن ذلك كان بإجماع القوى السياسية والحزبية والمجتمعية ووفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في فرض النظام والقانون.

وأشار إلى أهمية إجراء إصلاحات واسعة بما يصب في خدمة المواطن والتنمية وتوفير الخدمات الأساسية.. مؤكداً أن هذه الإجراءات سيكون لها مردودات إيجابية على المستوى التنموي والخدمي بصورة عامة .

وقال " إننا ندرك أن هناك من يسعى لهدم المعبد على من فيه من اجل مصالحه الأنانية والخاصة وأن الشعب اليمني يدرك ذلك ويميز بين الحق والباطل".

التوجيهات الرئاسية تتضمن:

- استكمال إجراءات تنفيذ العلاوات لعام 2012-2013م والتسويات والترقيات لعام 2014م لجميع الموظفين اعتباراً من أغسطس الحالي
- اعتماد 250 ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة وإجراء المسح الميداني لعدد 250 ألف حالة أخرى وتوزيعها توزيعا عادلا بين المحافظات
- استكمال نظام البصمة والصورة البيولوجية والبطاقة الوظيفية لتشمل القوات المسلحة والأمن وتنفيذ ذلك بنهاية أكتوبر القادم
- إلزام جميع الجهات الحكومية والعسكرية بالانتقال من المدفوعات النقدية للأجور والمرتبات إلى استخدام الحسابات المصرفية بالهيئة العامة للبريد
- إعداد برنامج لتطوير حقول النفط الانتاجية القائمة وإيجاد آلية لمراقبة استهلاك الوقود المخصص للطاقة
- مراقبة مستوى الالتزام بتسعيرة النقل الداخلي بكافة أشكاله واتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المخالفين
- دعم وتطوير قطاعي الزراعة والأسماك وتوفير وحدات ري تعمل بالطاقة الشمسية وشبكات ري متكاملة
- توفير قوارب صيد مع مستلزماتها وإيجاد المخصصات المالية اللازمة لصندوق التشجيع الزراعي والسمكي
- رفع كفاءة التحصيل للضريبة العامة على المبيعات وزيادة معدلات الامتثال الضريبي لتصل إلى 75% من عدد المكلفين بنهاية العام الحالي
- اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة تحصيل المتراكمات وتوسيع قاعدة الأوعية الضريبية
- منع إنشاء أية وحدات إدارية أو اقتصادية أو مصاريف جديدة أو التوسع في الهياكل التنظيمية القائمة

50 مليون دولار من البنك الدولي لتحسين الخدمات للمجتمعات المحلية

وافق البنك الدولي على تقديم منحة للحكومة اليمنية بمبلغ 50 مليون دولار لمساندة جهودها في تحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية التي لا تحصل على خدمات كافية.

وأوضح بيان صادر عن مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي أنه يتم حاليا استكمال هذه المنحة من المؤسسة الدولية للتنمية ، وهي صندوق البنك المعني بتوفير الموارد التمويلية لبلدان العالم الأشد فقراً ، والمتضمنة تطوير تنفيذ برنامج يعمل على زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وخاصة الفتيات ، وتحسين سبل الحصول على المياه وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مستوى الدخل المعيشي للأسر ، فضلا عن توفير خدمات صحة عامة أفضل ، وكذا تعزيز النقل والحركة من خلال تحسين الطرق الريفية.

ووفقا للبيان فإن هناك أموالاً إضافية ستوجه لصالح برنامج تنمية المجتمعات المحلية، وهو أحد المكونات الرئيسية للمرحلة الرابعة من مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يغطي السنوات 2011-2016 ، وفي الوقت الذي يسعى فيه البرنامج إلى توسيع سبل الحصول على الخدمات الأساسية ، فإنه يعمل أيضاً على تمكين المجتمعات المحلية من خلال تكليفها بمسؤولية تحديد مشاريع البنية التحتية التي تلبي احتياجاتها المحددة.

وقد تم إعداد قائمة تضم 563 مشروعا فرعياً في إطار برنامج تنمية المجتمعات المحلية ، تم اختيار 70 % منها من خلال احتياجات المجتمعات المحلية.

وفي هذا الصدد أكد مدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت أن البرنامج يركز على تلبية الاحتياجات الأساسية لليمنيين كونه أمراً أساسياً لاستدامة عملية التحول السياسي في البلاد .

وبين ان الصندوق الاجتماعي للتنمية أثبت أنه منظمة فاعلة واصلت العمل طوال الأزمة ، ويسمح نظام مكاتبه المستقلة والمناطقية بالعمل في البلاد بأكملها حتى في المناطق النائية التي يكون فيها التواجد الحكومي محدوداً .

ولفت الى أن برنامج تنمية المجتمعات المحلية يركز على تشجيع عملية مشاركة المجتمعات المحلية في اختيار المشاريع الفرعية في إطار مساندته ودعمه لقضية اللا مركزية ، ويتضمن البرنامج أنشطة لتمكين التنمية المحلية من أجل بناء قدرات المجتمعات والسلطات المحلية لتنفيذ المشاريع الفرعية .

فيما أشارت رئيس فريق عمل البنك الدولي المعني بالمشروع ميرا هونغ إلى أنه تم وضع العديد من الأنشطة التي يمولها البرنامج بغرض تشجيع اشتمال كافة فئات المجتمع ، حيث تمثل احتياجات الفتيات والنساء أحد مجالات التركيز الأساسية ،مثل زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والحصول على خدمات الصحة الإنجابية وغيرها .

ولفتت إلى أن المرحلة الرابعة من مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية وفرت حتى الآن 24 مليون يوم عمل استفاد بها 4 ملايين و500 ألف يمني ،وحظيت النساء بـ2ر5 مليون منها، فيما تبلغ الميزانية الإجمالية للمشروع الذي يمتد تنفيذه على مدى ست سنوات مليار و200 مليون دولار، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية 85 مليون دولار منها،والتزمت الحكومة إلى جنب مع 12 من الجهات المانحة الأخرى بتوفير مبلغ 760 مليون دولار، وتمثل المنحة الإضافية البالغة 50 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية أيضا محفزاً هاما لجذب المزيد من المانحين.

مناقشة أسعار النقل الجديدة في المكلا وإب

المكلا / سبأ

ناقش اجتماع استثنائي عقد أمس بمدينة المكلا برئاسة محافظ محافظة حضرموت خالد سعيد الديني تعرفة أجور نقل الركاب في الخطوط الداخلية في مدينة المكلا وكذا أجور النقل والمواصلات بين المدن والمديريات وذلك على ضوء الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة والتي تضمنت رفع الدعم عن المشتقات النفطية.

وتناول الاجتماع الذي ضم المسؤولين في هيئة تنظيم شؤون النقل البري والمجلس المحلي في مديرية مدينة المكلا ورؤساء اللجان النقابية الفرعية للنقل والأجرة ضبط تنظيم حركة النقل والمواصلات وعدم مخالفتها لما تم اتخاذه من إجراءات واتفاقات بحسب المعطيات الميدانية وبالحد المعقول .

وشدد الاجتماع على أهمية الالتزام بهذه التعرفة الجديدة والعمل على تعاون الجميع في تنظيم حركة النقل والمواصلات الداخلية .

حاثاً إدارة شرطة السير وهيئة تنظيم شؤون النقل واللجان الفرعية لسيارات النقل والأجرة على متابعة تنفيذ هذه التعرفة وعدم مخالفتها والعمل على ضبط المخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

كما دعا الاجتماع إدارة شرطة السير بضبط السيارات المجهولة والغير مرقمة لما تشكله من خطورة ومخالفة لنظم وقوانين المرور.

من جانب آخر ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة إب برئاسة وكيل المحافظة علي الزنم أجور النقل الجديدة على ضوء الاصلاحات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً والسبل المثلى للالتزام بها.

وأكد الاجتماع الذى حضرة مدير عام النقل محمد العزي منصور ونائب مدير شرطة السير بالمحافظة مطهر روضان أهمية الالتزام بالاسعار الجديدة في اجور النقل وذلك فى اطار التعديلات على الاسعار الجديدة.

كما أقر الاجتماع تكليف لجنة من مكتب النقل وشرطة السير لمتابعة اسعار النقل وتلقي الشكاوى من المواطنين وضبط المخالفين للتسعيرة الجديدة واحالتهم للنيابة .

لجان ميدانية لمراقبة الأسعار وضبط المخالفين في صعدة

صعدة / سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة صعدة برئاسة المحافظ فارس محمد مناع عدداً من المواضيع المتعلقة بضبط أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية ومنع التلاعب بها..واستعرض الاجتماع الذي ضم عدداً من مدراء المكاتب التموينية والخدمية بالمحافظة تشكيل لجنة من المكاتب للنزول الميداني لمراقبة الأسعار وضبط المخالفين واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتلاعبين .

وأكد المحافظ مناع على ضرورة الالتزام بالأسعار المحددة من أجل تحقيق الاستقرار المعيشي لأبناء المحافظة وعدم الاخلال بها ..مشيرا إلى أهمية تعاون الجميع في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمعيشي وتوفير كافة السلع الشرائية للمواطنين بالأسعار المناسبة وعدم استغلال ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.